هوامش

[1] البستاني، فؤاد أفرام: "الجامعة في العالم العربي، نشأتها وتطورها"، **الأبحاث**، العدد ٢ (حزيران ١٩٥٥)، ١٩١-٢١٦.

[2] نعيم، إدمون: "الجامعة الضرورة والدولة اللامبالية"، **أوراق جامعية**، العدد ١ (١٩٩٢)، ٣٠.

[3] طعمة، جورج: ... **وتبقى الجامعة، الكتاب السنوي عن أهم نشاطات الجامعة اللبنانية، ٣ كانون الأول ١٩٨٤- ٣ كانون الأول ١٩٨٥**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، [د.ت.]، ٨.

[4] على سبيل المثال مما حصل في ندوة "سجل موقف" التلفزيونية بتاريخ ١٩٩٨/١/٦. وقد تحدثت الصحف عن هذه الندوة ونقتبس مما ورد في جريدة **النهار** فقط العناوين التالية: " ' سجل موقف ' كشف الرماد العالق، كان الأجدر بالجامعيين الأكاديميين أن يكونوا والطلاب فوق الجمر" (علي بردى، ٩٨/١/٨، وقد مهد للمقالة بالقول "الذين لم يشاهدوا ... فاتهم الكثير من الواقع الذي تعيشه الجامعة اللبنانية" ...). "منطقتان عازلتان والجامعة تهب عليها رياح الإنقسام" (غسان حجار، ٩٨/١/٨). "حزنت للجامعة وصدمني أهلوها، حيث ينبغي البناء جرى العكس" (بارعة سريج، ٩٨/١/٩). "حلقة ساهمت في التفكيك وتشويه صورة الجامعة لدى كل الناس" (وليد الخوري، ٩٨/١/١٠). "تلك المواجهة والظلال القائمة والمتفيئون، جامعة لبنانية تريدونها ديمقراطية أكاديمية إذن انزعوا من داخلكم روح التفرقة والتباعد" (طلال خواجة، ٩٨/١/١٢). "العريضي وحدادة ومنيمنة صريحون في شأنها: الجامعة اللبنانية أظهرها التلفزيون بائسة لا المرآة العاكسة بل المطورة لمجتمعها" (١٩٩٨/١/١٥). "الضجيج حول الجامعة اللبنانية: دليل على تفردها في مجتمعها" (محمد شيا، ١٩٩٨/١/١٩). "الجامعة اللبنانية التي ظهرت تلفزيونيا: تفريع وتوحيد لهما نكهة التعصب وهو ما يتعارض ومعطيات العقل" (محمد طي، ١٩٩٨/٢/٢).

[5] رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، المكتب الاقليمي لليونسكو في بيروت، والاتحاد العالمي لنقابات المعلمين: **مؤتمر دور الجامعة في مجتمع متنوع-حالة لبنان-بيروت ٤-٦ شباط ١٩٩٨**، بيروت، [د.ن.]، ١٩٩٨.

[6] نعيم، إ.: المرجع المذكور، ٢٧. أنظر أيضا: حمود، منى وعايدة خداج (ترجمة): "تقرير مؤسسة فورد-فاونديشن حول الجامعة اللبنانية"، **أوراق جامعية**، العدد ١، ١١١-١٣٩.

[7] آخر هذه التقارير وضعته بعثة فرنسية أنظر:

PNUD/UNESCO: **Eléments de diagnostic du système d'enseignement supérieur et l'Université Libanaise**, Document de Travail, 1995.

[8] دندشلي، مصطفى (محرر): **الجامعة اللبنانية واقعها ومستقبلها-وقائع ورشة العمل التي نظمتها ندوة العمل الوطني صباح السبت الواقع في ٧ حزيران ١٩٩٧**، بيروت، منشورات ندوة العمل الوطني، [د.ت.].

[٩] "تقرير مقدم من الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية إلى مجلس المندوبين بتاريخ ١٥/١/١٩٩٧"، **أوراق جامعية**، الأعداد ١٤-١٦ (١٩٩٧-١٩٩٨)، ٦١٤. أنظر أيضا: **أوراق جامعية**، الأعداد ١٧-١٩ (١٩٩٨-١٩٩٩).

حيث كتبت تقارير وجرت مداولات على امتداد سنتين حتى استقر الأمر على الصيغة التي أنشئ بها المعهد. أنظر:

Favier, Agnès: **L'Institut des Sciences Sociales de l'Université Libanaise, histoire d'une institution à travers les archives et la mémoire de ses acteurs (1961-1975)**, Mémoire de DEA, Université de Droit, d'Economie et de Sciences d'Aix-Marseille, 1993-1994, 97 p.

وفي هذا الصدد يقول ادمون نعيم، الرئيس الثاني للجامعة: "إن الجامعة لم تحظ منذ تأسيسها ولغاية هذه اللحظة باهتمام جدي أساسي من قبل أي مسؤول على امتداد العهود والحكومات إلا في حالتين: الأولى في عهد الرئيس فؤاد شهاب ... والثانية من قبل الوزير الأسبق هنري اده، والذي أقيل من الوزارة بسبب دعمه ووقوفه إلى جانب الجامعة اللبنانية"، نعيم، إ.: ١٩٩٢، المرجع المذكور، ٢٩.

[١١] عن طريق استمارات اشتملت على أسئلة مفتوحة فقط، ولم يكن الغرض منها القيام بتحليلات إحصائية، بل جمع أفكار الزملاء حول الجامعة عموما وحول الفروع التي يعملون فيها، وقد شكلت أجوبتهم مصدراً أساسياً للجانب التشخيصي في هذه الدراسة.

[١٢] يتطلب إصلاح وتطوير الجامعة بحسب إدمون نعيم: "تعيين هيئة ... متفرغة ... تؤمن لها الجامعة والدولة كل مستلزمات عملها، خاصة المال الكافي لإنجاز الدراسات والإحصاءات الدقيقة وحرية الحركة والعمل ... وبعد أن تنجز كل الدراسات والمشاريع في كل المجالات ... تقوم بمناقشة هذه التقارير والتوصيات مع هيئة مكلفة من قبل مجلس الوزراء ونشر كل التقارير والمناقشات التي دارت على الملأ ليعلم الجميع مدى حاجة اللبنانيين إلى جامعة وطنية حقيقية، وكيفية قيام هذه الجامعة، ثم يبدأ العمل على ضوء خطة زمنية لتنفيذ مشروع قيام الجامعة اللبنانية المثالية"، نعيم، إ.: ١٩٩٢، المرجع المذكور، ٣٤.

[١٣] انظر حول "انجازات" المرحلة الأولى و "ويلات" المرحلة الثانية: منيمنة، حسن: "الوطن والجامعة هما مستقبلنا"، **أوراق جامعية**، العدد ١ (١٩٩٢)، ٨-١٠، حدادة، خالد: "الجامعة اللبنانية، واقع وآفاق"، **أوراق جامعية**، العددان ١٠-١١ (١٩٩٦)، ١٧٦-١٧٧؛ خواجة، طلال: "الجامعة بين قواها وقوى المجتمع المدني، التعليم العالي وإشكالية التأسيس"، في: **مؤتمر دور الجامعة في مجتمع متنوع**، ١٩٩٨، المرجع المذكور، ١٠٩-١١٧، وحول دور الجامعة المطلوب في تخطي الانقسام الطائفي وترسيخ الاندماج الوطني، أنظر: خليفة، عصام: "الجامعة اللبنانية ودورها الوطني"، في: المرجع نفسه، ١٥٤.

[١٤] أنظر: سليمان، سمير: "الجامعة اللبنانية، قراءة في العلائقي والتنظيمي"، في: المرجع نفسه، ٢٥٨ .

[١٥] الأمين، عدنان: "حول هيكلية الجامعة وتوحيدها"، **الدفاع الوطني**، العدد ١٥(١٩٩٦)، ١١٢-١١٣.

[١٦] "تقرير الوزير ميشال اده وزير الثقافة والتعليم العالي، حول الجامعة اللبنانية" في: دندشلي، م. (محرر): [د.ت.]، المرجع المذكور، ١٠٨-١٢٠.

[١٧] فيما يؤكد تقرير الفريق الفرنسي عام ١٩٩٥ على تمتع الجامعة اللبنانية باستقلالية واسعة، وعلى أن سلطة الوصاية كما ينص عليها القانون تحفظ هذه الاستقلالية، ويظهر أن وزير الوصاية غير مزود بالأجهزة اللازمة لممارسة هذه الوصاية بصورة جدية، ينزع إلى الاعتراض على عدم إعطاء الوزير (في النصوص) دورا في أمور البرامج وعقود الأساتذة، وعلى كونه يعمل "كمعبر لنقل المشاريع..." (في مختلف الشؤون الأكاديمية) وكأن المطلوب، بحسب الفريق، أن يكون الوزير رئيسا فوق الرئيس، وأن يكون هو الضامن للنوعية في الجامعة. ويصعب التصديق بأن هذه النزعة نشأت عند الفريق من تلقاء نفسه، وهو الذي عمل بصورة مباشرة مع الوزير. أنظر:

PNUD/UNESCO: 1995, op.cit., 15-16.

[١٨] تم التوصل إلى هذه النسب استنادا إلى استقصاء أجريناه في ربيع ١٩٩٨ على جداول توزيع الدروس المعلقة في فروع الكليات المذكورة، لجميع الاختصاصات، حيث جرى نسخ جميع هذه الجداول وتفريغها تبعا للكلية والفرع والاختصاص والسنة. وقد بلغ عدد الجداول المجمعة ٣٣٦ جدولا (منها ١٥١ في الآداب، ٨٥ في الفنون ، ٤٠ في الحقوق، ٢٠ في العلوم الاجتماعية، ٩ في الاعلام و٣١ في إدارة الأعمال).

[١٩] **الجامعة اللبنانية ١٩٩٣-١٩٩٨**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، [د.ت.]، ٦١.

[٢٠] بلغ معدل المساحة الداخلية (مجموع مساحات الأبنية المشيدة) للطالب الواحد ٣،٠٧ م٢ عام ٩٥/١٩٩٤، أي أدنى من الحد المقبول (٤ أمتار مربعة)، كذلك المساحة الخارجية بلغ معدلها ١،٩٣م٢، فيما الحد المقبول هو ٦م٢. ووصلت المساحة إلى الحد المقبول في كليتين فقط هما العلوم والهندسة وانخفضت بشدة نحو المتر المربع الواحد وما دون في كليات مثل الآداب والحقوق والاقتصاد / ادارة الأعمال، والفنون. وفي فروع عديدة. أنظر: طه، فالح: "الأبنية والتجهيزات"، في : الأمين، عدنان (إشراف): **التعليم العالي في لبنان**، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ١٩٩٧، ٣٣٣. أما إذا صعدنا في الزمن إلى العام ٩٦/١٩٩٥ فإن هذه المعدلات تنخفض مجددا باعتبار أن عدد طلاب الجامعة ارتفع بين العامين فيما المساحة هي نفسها. أنظر: **الجامعة اللبنانية ١٩٩٣-١٩٩٨**، المرجع المذكور، ٦٢، حيث المساحات المذكورة في الكتاب الصادر عن الجامعة هي عينها تماما المذكورة في دراسة طه.

[٢١] المساحات الخضراء نجدها في ١٢ فرعا، أما المرائب فهي ليست من اصل المساحة المقررة، أو هي تختلط بالملاعب، باستثناء الفروع ذات المساحات الرحبة (العلوم _ الحدث). أما الملاعب فهي محدودة العدد (هناك ٢٢ ملعبا في الجامعة اللبنانية) وضيقة المساحة (تبلغ مساحتها الإجمالية ١٨٤٠٠م٢ أي اقل من نصف متر مربع للطالب الواحد). أنظر: طه، ف.: ١٩٩٧، المرجع المذكور، ٣٥٦.

[٢٢] يبلغ المعدل الوسطي لمساحة قاعات التدريس للطالب الواحد ٢،١م٢ في الجامعة اللبنانية، وهو رقم مقبول بالمقارنة مع سائر الجامعات في لبنان. لكن التفاوت شديد بين كلية وأخرى. فالمساحة المذكورة ترتفع إلى ٨،١م٢ في العلوم وتهبط إلى ٩،٠م٢ في الآداب، وإلى ٦،٠م٢ في الحقوق (أنظر: المرجع نفسه، ٣٦١-٣٦٢). ومع التوسع الذي شهدته الجامعة بمختلف فروعها في السنتين الأخيرتين زادت هذه المعدلات انخفاضا وأصبحت غرف الصفوف غير كافية في معظم وحدات الجامعة اللبنانية. أما الملاءمة فهي موضوع آخر. في كلية العلوم- الحدث، وبعد تجربة سبع سنوات تبين ان القاعات غير ملائمة للتدريس، وهذه النظرة يتفق حولها الأساتذة في معظم الكليات، بما في ذلك الحقوق. والمشكلة التي يعاني منها الأساتذة والطلاب تتعلق بتجهيزات غرف التدريس ومفروشاتها وأحوالها. وينوء الطلاب والأساتذة بثقل هذه المشكلات إذا تضافرت مع عدم سعة القاعات، لا سيما في كليتي العلوم والحقوق. وفي أحد الفروع يطلق على الصفوف سخرية "زنزانات" و"قواويش". وفي فرع آخر "توحي بالتهجير"، وفي فرع ثالث "ليس هناك شيء يوحي بالعيش في جامعة لا القاعات ولا الطاولات، ولا مكان جلوس المحاضر، ولا اللوح .." .

[٢٣] هناك، كمعدل عام، أقل من ثلاثة أمتار مربعة للأستاذ الواحد، أي أن كل غرفة أساتذة مساحتها تسعة أمتار مربعة يجب أن تتسع لثلاثة أساتذة، وذلك يشمل طاولة كل منهم والمفروشات والتجهيزات الخاصة به (خزانة، حاسوب، هاتف، كراسي للطلاب، الخ). واقع الحال أن أساتذة الجامعة اللبنانية إما أنهم ليس لديهم غرف أو لديهم مكاتب في غرف تضيق بهم، وإن توافرت الأمكنة الملائمة فهي فقيرة الفرش والتجهيز (المرجع نفسه، ٣٦١-٣٦٢).

[٢٤] يبلغ المعدل الوسطي لمساحة قاعات المختبرات والمحترفات للطالب الواحد ٧٢،٠م٢ . وهذا المعدل يستر فروقات قوية بين الكليات : لم يكن هناك أثر لقاعات كهذه في الآداب والحقوق والعلوم الاجتماعية عام ١٩٩٤/٩٥، فيما زادت المساحة عن ٥،٢م٢ في العلوم والصحة، وعن ٢،٣ في الزراعة وعن ٦ م٢ في الهندسة (المرجع نفسه، ٣٠٩، ٣٦٢).

[٢٥] يتدنى متوسط المساحة المكتبية إلى ٣،٠ م٢ في اللبنانية، لكنه يرتفع إلى المتر الواحد في عدد من الكليات (هندسة، إعلام، صيدلة) وينخفض إلى ما دون ذلك في كليات أخرى (الآداب، الحقوق، معهد العلوم الاجتماعية) (المرجع نفسه، ٣٥٥ و٣٦١-٣٦٢).

[٢٦] بلغ عدد الطلاب للمختبر الواحد ٢٩٠ في اللبنانية مقابل ٥٠ في الجامعة الأميركية مثلا عام ١٩٩٤/١٩٩٥. هذا من حيث الشكل- وجود مختبرات- أما من حيث المضمون فالوضع أشد فداحة. في كلية العلوم، حيث المراهنة الكبرى على المختبرات، ثمة شكوى في مختلف الفروع من نقص في التجهيزات المختبرية، أو من "مختبرات بلا تجهيزات" ، أو من مختبرات تنقصها الصيانة السليمة والتجديد. وما يصلح منها للتعليم لا يصلح للبحث. وقد علمنا أنه أنشئ مؤخرا مختبر للتحاليل الكيميائية والفيزيائية في هذه الكلية (الفرع الأول) بتمويل من "الهيئة العليا

للإغاثة" وقد بلغت كلفته مليون دولار أميركي. وفي كلية الصحة ثمة شكوى لكنها اقل حدة. وفي التربية شكوى من أن خمسة مختبرات دمرت في العام ١٩٨٢ ولم يتم تجديدها بعد. وفي كلية الهندسة شكاوى تتفاوت شدتها بين فرع وفرع. أما في كلية الإعلام فالشكوى تتعلق بمختبرات من نوع آخر كالمختبر الإذاعي، والمطبعة، وغيرهما. وفي معهد الفنون شكاوى مماثلة، وكذلك في الآداب (مختبرات الجغرافيا مثلا). وتشكو مختلف الكليات من التجهيزات الأساسية المتعلقة بالوسائل التربوية وآلات التصوير والعرض.

[٢٧] يبلغ عدد الكتب للطالب الواحد في الجامعة اللبنانية ١٢،٦ مقابل ٣٤٣ في الأميركية. ثم أن هذا العدد وهمي نسبيا لأن كتب الجامعة اللبنانية هي في جزء منها نسخ موزعة على فروع عدة. ولو افترضنا أن نصف الكتب فقط مكرر فإن معدل الكتب الحقيقية للطالب الواحد هو ٦ فقط، وهو أدنى معدل في لبنان. ويراوح المعدل بين ٦ في الطب و٨ في الحقوق والصحة و١٠ في الآداب والعلوم و١٢ في إدارة الأعمال و١٥ في الفنون و١٧ في الصيدلة و٢٢ في الزراعة و ٢٨ في العلوم الاجتماعية و٣١ في الإعلام و ٦٣ في الهندسة و٧٠ في التربية، عام ١٩٩٤/١٩٩٥ (طه، ف.: ١٩٩٧، المرجع المذكور، ٣٢٩–٣٤١). علما بأن عدد الكتب للطالب الواحد هو اليوم إلى انخفاض، بسبب الزيادة في عدد الطلاب، حيث بلغ المعدل العام ٨،٥كتب عام ١٩٩٨ (**الجامعة اللبنانية، ١٩٩٣–١٩٩٨**، المرجع المذكور، ٥٩ و ١٣٨). من جهة ثانية تشير المعطيات إلى أن كليات الجامعة اللبنانية لا تحصل على الدوريات بصورة منتظمة، أو أنها توقفت منذ الثمانينيات عن تلقي دوريات أجنبية، مما يجعل المعرفة المتوافرة في المكتبة شيئا تخطاه الزمن في الكثير من الأحيان. من جهة ثالثة، وحتى عندما تتوافر الكتب فإن المشكلة الشائعة في الجامعة اللبنانية هي قلة تنظيم المكتبات وضعف الخدمات التي تقدمها وضعف مؤهلات العاملين فيها. وتبدو المكتبة آخر ما تهتم به ادارات الفروع، ماليا أو إداريا أو تدريبيا. في العديد من المكتبات هناك سجلات أو لوائح (بحسب تاريخ الورود) بدلا من الفهارس. وعندما توجد الفهارس تكون ناقصة (مثلا بحسب المؤلف فقط) أو غير مكتملة (لم تفهرس المقتنيات الجديدة). ويجري التفتيش عن الكتاب تبعا لرقم تسلسلي، أو تبعا للتنظيم الذي ارتآه الموظف غير المؤهل لهذه المهمة. وعندما تكون الفهارس مكتملة (أي محدثة، وموزعة على رؤوس الموضوعات والعناوين والمؤلفين) يكون دوام المكتبة ضيقا والمساحة ضيقة، والإعارة مربكة، بحيث يندر أن تجد مكتبة مكتملة الأوصاف. أما فهرسة المكتبة على الحاسوب، فيقتصر على محاولات خجولة.

[٢٨] حمود وخداج (ترجمة): المرجع المذكور، ١٣٥.

[٢٩] طه، ف.: المرجع المذكور، ٣٤٤–٣٤٥.

[٣٠] عدد الطلاب في آذار ١٩٩٨ بلغ ٥٢٤٢١، وعدد الحواسيب بلغ ٧١٨ جهازا. أما إذا اقتصرنا على عدد الحواسيب المخصصة لتدريب الطلاب وهو ٣٧٨، فإن عدد الطلاب للحاسوب الواحد يكون قد ارتفع إلى ١٣٩. أنظر: **الجامعة اللبنانية ١٩٩٣–١٩٩٨**، المرجع المذكور، ٤٨ و ١٣٨.

[٣١] بلغ عدد الحواسيب المخصصة لمكننة الكتب ٢٧ جهازا فيما بلغ عدد مكتبات الفروع ٣٤ (المرجع نفسه، ٤٨ و ٥٣).

[٣٢] ذلك أنه باستثناء المستشفى التابع لكلية الطب، والعيادات التابعة لطب الأسنان، فإننا لا نجد مباني مستقلة لوحدات لها طابع تطبيقي أو تؤمن خدمات جامعية. فكلية التربية لم تلحق بها مدرسة نموذجية أو تطبيقية، وكلية الإعلام لا تضم مبنى لتطبيقات الأنشطة الإعلامية والتوثيقية، وكلية الفنون ليس فيها مسرح أو مبنى لتقديم المعارض والعروض التجريبية، وكلية الهندسة ليس فيها مبنى للمنتجات والآليات الإلكترونية والكهربائية، وكلية الصحة ليس فيها مركز إرشاد ورعاية أو مركز فحوص طبية او خدمات اسعاف أولية، الخ.

[٣٣] وهناك ثلاث أبنية ملك للدولة تستعملها الجامعة بشكل مؤقت جزئيا أو كليا على سبيل الإعارة، وهي: دارا المعلمين في بيروت (معهد العلوم التطبيقية) و النبطية (العلوم)، وثانوية قمر – فرن الشباك (كلية التربية). وتستعمل الجامعة على سبيل الإعارة مباني للجيش (أو ثكنات) في طرابلس (الآداب والحقوق والعلوم الاجتماعية). وتستأجر الجامعة ٥٥ مبنى. علما بأن حصة الإيجارات من ميزانية الجامعة تبلغ حوالي ١٠٪، هذا عدا اكلاف صيانة هذه المباني وترميمها. أما من حيث تصميمها فهناك ١٦ مبنى شيد على أساس أنه سيؤجر للجامعة، ومن السهل البرهان أن التصميم كان "مدرسيا" اكثر مما هو "جامعي" (على شكل حرف L بالأجنبية). أما ما كان مسكنا وجرى استئجاره، المبنى تلو الآخر أو قرب الآخر، أو كان مسكنا او طابقا، فهناك ٢٧ مبنى من هذا النوع. وهناك ١٢ مبنى كانت في الأصل ديرا، ١١ منها في الفروع الثانية. وهناك فرع في مستشفى (كلية الصحة _ طرابلس) وآخر كان في مستشفى واستغني عنه بعد توحيد الكلية (كلية الطب، مستديرة المطار)، وآخر في مبنى كان مأوى للعجزة (الفنون–٢)، (أنظر: طه، ف.: ١٩٩٧، المرجع المذكور، ٣٢٣–٣٢٦).

[٣٤] هناك شكاوى عديدة في الجامعة اللبنانية من خدمات الحد الأدنى المتعلقة بصيانة البناء والتجهيزات، ابتداء بالنظافة وانتهاء بصيانة التجهيزات المختبرية والحواسيب. لذلك تتردى الخدمات عموما والخدمات التربوية تحديدا. ومن المرجح أن التنظيم الإداري المعتمد صار غير مؤهل للوفاء بأمور بسيطة كهذه، لا سيما مع تعدد مباني الجامعة والضغط البشري عليها، ومع تغليب اعتبارات غير إدارية في تكليف العاملين وتحديد مهامهم وكيفية أداء هذه المهام. أليس ملفتا للانتباه أن تكون هناك اليوم شكاوى تتعلق بالحمامات والنظافة والطاولات والمقاعد والإنارة.. إلخ؟

[٣٥] مقابلة مع حسان الدغيلي، رئيس دائرة المشاريع في مجلس الإنماء والاعمار في: جريدة النهار، ١٩٩٨/٦/٢٤.

[٣٦] أقر التنظيم الجديد لكلية التربية، الذي تضمن اقتراح إنشاء عشرات البرامج، في مدة ربع ساعة في جلسة "استثنائية" لمجلس الجامعة كانت مخصصة لبحث قانون تنظيم الجامعة، وذلك تحت بند "المعاملة رقم ٥٥٥ تاريخ ١٩٩٦/٨/٦–كلية التربية"، وقد جاء في محضر الجلسة: "بعد مناقشة هذا الموضوع بالتفصيل، وعلى ضوء

التوضيحات التي تقدم بها عميد كلية التربية، وافق المجلس على المشروع المقدم كما ورد، وبعدها استؤنف البحث في مشروع قانون تنظيم الجامعة" (محضر الجلسة التي عقدت بتاريخ ١٩٩٦/٨/٢٩ التي ابتدأت في العاشرة صباحا، ورفعت في تمام الساعة الرابعة).

[٣٧] عندما أنشئت كلية السياحة مثلا، هل نوقشت مسوغات إنشائها في مجلس الجامعة؟ وهل درست الفروقات بين ما تقدمه الكلية وما تقدمه شهادة الامتياز الفني في الفندقة أو ما يوفره التعليم المهني في هذا الموضوع، من حيث المنهج أو مؤهلات الأساتذة، أو المخرجات؟

[٣٨] منهم ٨٠٢ أساتذة متفرغون جرى تعيينهم في ملاك الجامعة (مرسوم رقم ٤٦٣١، بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٨٨) و ٢٥٠ جرى نقلهم من ملاكات أخرى إلى ملاك الجامعة (مرسوم رقم ٤٦٣٢، تاريخ ٢٤ شباط ١٩٩٨) و ٥٨ تمت إضافة اسمائهم لاحقا (مرسوم رقم ٤٧٠١ تاريخ ٢٣ آذار ١٩٨٨) (المجموع ١١١٠). مع العلم أنه جرى في هذا المرسوم الأخير تصحيح عدد من الأخطاء في المرسومين السابقين، ونقل بعض الأسماء من مرسوم إلى آخر، كما جرى حذف ستة أسماء، منهم اثنان وردا في المرسومين معا، فيكون المجموع الصافي ١١٠٤.

[٣٩] فقد تسجل خلال عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ بعد إنشاء الدكتوراه في الكلية أكثر من خمسين طالبا، من دون وجود أي قاعدة تتعلق بالاختصاص، الأمر الذي دفع العميد الجديد للكلية، عام ١٩٩٥، إلى تجميد العمل في الدكتوراه بانتظار ضبط الأمور، واستحداث شروط خاصة للدكتوراه في الكلية (صدرت عام ١٩٩٨).

[٤٠] أنظر: بيضون، إبراهيم: "الدكتوراه اللبنانية، بين ضرورة البقاء وضرورة الإلغاء"، **أوراق جامعية**، العدد ١ (١٩٩٢)، ٧١–٧٩. وإسماعيل، منير: "لجنة الدكتوراه في التاريخ أمام التحدي"، **أوراق جامعية**، العدد ٢ (١٩٩٣)، ٢٥٧–٢٦١. في هذا المقال يرد إسماعيل على بيضون حول دور "لجنة الدكتوراه" لكنه يتفق معه في شأن الظروف العامة للشهادة.

[٤١] نعيم، إ.: ١٩٩٢، المرجع المذكور، ٢٢–٢٣.

[٤٢] السبب الأول أن زملاءهم في جامعة كالجامعة الأميركية (التي تأتي ثانية بعد اللبنانية في نسبة حملة الدكتوراه) ينشرون في "الدوريات العالمية" (أي الأميركية) وليس في لبنان، لأن النشر بالعربية في تلك الجامعة لا يعتد به في الترقية. السبب الثاني أن الجامعة اللبنانية تعتبر أكبر خزان لحملة الدكتوراه في شتى الميادين، فتتوجه إليهم بالدرجة الأولى مختلف المنظمات ودور النشر بحثا عن كتاب، في بلد يعتبر عاصمة الكتاب العربي. السبب الثالث أن سلسلة من مراكز الأبحاث اللبنانية والعربية قامت في لبنان منذ بداية السبعينيات وقد شكل أساتذة الجامعة اللبنانية فيها الجسم الأساسي. السبب الرابع اقتصادي، إذ أدى التدهور الشديد في رواتبهم (أنظر الفصل المتعلق بالهيئة التعليمية) إلى البحث عن مصادر مالية أخرى (البعض عبر مراكز الأبحاث والدراسات ودور النشر والبعض الآخر عبر التعليم في مؤسسات تربوية أخرى).

[43] "إلا أن نشاط هذه المراكز لا يزال يصطدم ببعض المعوقات، التي تعود بشكل أساسي إلى المراسيم والقوانين الناظمة لها، والتي تتمثل بالشروط الإدارية والمالية شبه التعجيزية، لاسيما فيما يختص بالقيام بدراسات وأبحاث لصالح القطاع الخاص والمؤسسات الخارجية أو الدولية، مما يحرم هذه المراكز من مصادر تمويل اساسية، في حين أن موازنة الجامعة لا تزال عاجزة عن تخصيص الأموال اللازمة لهذه المراكز، نظرا للإمكانات المالية الضعيفة المرصودة للجامعة في هذا المجال." أنظر: **الجامعة اللبنانية ١٩٩٣-١٩٩٨**، المرجع المذكور، ٨٨.

[44] جزء ١، باب ١، فصل ١، بند ٨، فقرة ٩.

[45] ثمة "نظام للأبحاث في الجامعة اللبنانية" صدر بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٥ (قرار رقم ١٢٦/م.ج/)، لكن هذا النظام لا يوضح فيما إذا كان الباحث نفسه يحق له اقتطاع أتعاب له، وضمن قاعدة معينة. وبحسب التفسير الشائع فإن الباحث يستطيع أن يدفع أتعاب مساعدين له وثمن تجهيزات وكتب، ولكنه لا يتقاضى شيئا، باعتبار أن قانون التفرغ يمنع ذلك. وقد طرح الموضوع مؤخرا عدد من الراغبين في إجراء بحوث والذين يعيق عملهم مثل هذا التفسير للنظام، ووعدوا بإعادة النظر في الموضوع. كذلك فإنه لم تنشأ تقاليد بعد تقرر -عبر العقد- تقسيم المبلغ المقرر على دفعتين أو ثلاث، بحيث تدفع الأولى منها عند توقيع العقد لكي ينطلق الباحث في عمله. وقد دفع عدم وجود دفعة أولى بعض الزملاء إلى عدم الشروع بأبحاثهم.

[46] **الجامعة اللبنانية ١٩٩٣-١٩٩٨**، المرجع المذكور، ٨٦.

[47] أنظر حول أوجه الإفادة من التعاون بين الجامعة والمجلس: المرجع نفسه، ١١٧.

[48] "يمكن للجامعة اللبنانية عقد اتفاقات مع أشخاص الحق العام أو الخاص لتقديم خدمات أو إعداد دراسات أو استشارات أو تقديمات في مختلف الحقول، لقاء بدلات تخصص نسبة منها كأتعاب لأفراد الهيئة التعليمية وللعاملين الذين يساهمون فيها، ونسبة أخرى لتمويل البحث العلمي ومستلزماته وتجهيزاته، وفقا لاقتراح مجلس الجامعة وموافقة وزير الثقافة والتعليم العالي ووزير المالية، على أن يعود الرصيد الباقي للجامعة" (**الجريدة الرسمية**، العدد ٧ (شباط ١٩٩٨)، تاريخ ١٩٩٨/٢/٦). أنظر: المرجع نفسه، ٩٦.

[49] وهي تصل إلى ٨١٪ في الجامعة الأميركية.

[50] **الجامعة اللبنانية ١٩٩٣-١٩٩٨**، المرجع المذكور، ١٦، ١٨و٢٠.

[51] المعلومات الإحصائية الواردة في الفقرات السابقة حول أفراد الهيئة التعليمية للعام ١٩٩٤/١٩٩٥ مستقاة من: نظام، جواد: "سمات الهيئة التعليمية"، في: الأمين،ع. (إشراف): ٤٢٧-٤٩٣.

[52] عام ١٩٩٧ صدر تعميم عن رئاسة الجامعة (رقم ٢٥، تاريخ ٩٧/٥/٩) يتعلق بتكليف "لجان علمية" لدراسة طلبات التعاقد، وليس هناك دليل على أنها عملت أو استمرت بعملها وضبطت هذه العملية.

[٥٣] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "مشروع توصية بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي"، البند ٤٦. أنظر: **مؤتمر دور الجامعة في مجتمع متنوع**، ١٩٩٨، المرجع المذكور، ٣٣٣.

[٥٤] المرجع نفسه، ٣٢٩.

[٥٥] في المقابلات التي أجريناها مع عدد من الطلاب روى هؤلاء شواهد عدة على تمييز يمارسه بعض الأساتذة في إعطاء العلامات والنجاح، وعلى غياب الأساتذة وحضورهم بصورة اعتباطية. كذلك فإن الصحف نشرت عدة مرات أخبارا عن حالات من هذا النوع. أنظر مثلا: السفير، ١٩٩٩/٥/١٢. انظر أيضا "تقرير الوزير ميشال إده وزير الثقافة والتعليم العالي حول الجامعة اللبنانية"، في: دندشلي، م. (محرر)، المرجع المذكور، ومسرة، أنطوان، في: المرجع نفسه، ٧٢.

[٥٦] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، المرجع المذكور، ٣٢٩.

[٥٧] ومن الشهادات المنشورة حول واقع تقييم الأبحاث: "فإن البحوث العلمية التطبيقية والنظرية التي يعدها أساتذة الجامعة اللبنانية، تخضع في عملية تقويمها العلمي لما يشبه اللانظام، إذ تتحكم بها أحيانا كثيرة سياسة تقديم الخدمات، أو العشوائية، أو المزاجية الملتبسة. وإذ يتداخل العلم بغيره، ويستأخر تقويم بعض الأبحاث لأشهر وأحيانا لما يزيد عن سنة أو أكثر، وإذ يضيع بعضها بين هذا المرسل وذاك المتلقي، لم يرس تقويم الأبحاث المنشأة بتفطر الأكباد بعد، لا على منطق ولا على نسق ناظم يطمئن الباحث معهما إلى عدالة أو تجرد علميين ...". سليمان: ١٩٩٨، المرجع المذكور، ٢٧٠.

[٥٨] وفي هذا الصدد يقول كتاب **الجامعة اللبنانية ١٩٩٣-١٩٩٨**: لكنها (مسألة الدخول إلى الملاك) حساسة ومهمة بالنسبة إلى الجامعة كمؤسسة تقضي مصلحتها العليا بأن لا تلتزم إلا بالأساتذة المبدعين القادرين على تطوير التعليم والبحث في الجامعة" (ص ٣٧).

[٥٩] الموسوي، علي: "الاستقرار الجامعي لأفراد الهيئة التعليمية، واستقلالية الجامعة"، في: **مؤتمر دور الجامعة في مجتمع متنوع**، ١٩٩٨، المرجع المذكور، ٢٣٦-٢٤٠.

[٦٠] أنظر حول الأوضاع التفصيلية لهؤلاء: "تقرير الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية إلى مجلس المندوبين بتاريخ ١٩٩٧/١/١٥"، **أوراق جامعية**، الأعداد ١٤-١٦ (١٩٩٧-١٩٩٨)، ٥٨٤-٥٨٨.

[٦١] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: المرجع المذكور، ٣٢٢ و ٣٢٧. أنظر أيضا: سليمان، عصام: "الحريات الأكاديمية"، في: **مؤتمر دور الجامعة في مجتمع متنوع**، ١٩٩٨، المرجع المذكور، ٨٢-٨٩.

[٦٢] أنظر حادثة يرويها الرئيس الثاني للجامعة في: نعيم، إ.: ١٩٩٢، المرجع المذكور، ٣٢.

[٦٣] ورد في **نهار الشباب**، ١٩٩٨/١١/٢٤، ٣٤، تحت عنوان "حذار الحريات الأكاديمية"، الخبر التالي: "أخطر ما في موضوع الجامعة اللبنانية بعض المحاولات المشبوهة للجم الحريات الأكاديمية، عبر تطبيق نص المرسوم

الاشتراعي الرقم ١١٢ من قانون الموظفين على أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية. تنص المادة ١٥ من هذا الرسوم: "يحظر على الموظف أن يقوم بأي عمل تمنعه القوانين والأنظمة النافذة، ولاسيما: أن يلقي أو ينشر دون إذن خطي من رئيس إدارته، خطبا أو مقالات أو تصريحات أو مؤلفات في أي شأن كان". هذا الموضوع كانت تخطته الهيئة التعليمية في الجامعة بعد قرار مجلس الجامعة الشهير عام ١٩٦٨، والقاضي باعتبار أساتذة الجامعة اللبنانية غير معنيين بالقرار المذكور، انسجاما مع المبادئ العالمية التي تحمي حرية التعليم العالي. الوضع كان "مقبولا"، رغم الحاجة إلى قانون جديد في هذا الموضوع يصون حرية التعليم والحرية الأكاديمية بما يلائم مبادئ الأونسكو العالمية. لكن ما حصل أخيرا مع الدكتور ناجي كرم، رئيس قسم الآثار في كلية الآداب والعلوم الإنسانية–الفرع الثاني، كان خطرا جدا ومؤشرا سيئا إلى ما يمكن أن تجنح إليه السلطة من قمع للحريات الأكاديمية. فالدكتور كرم كان وجه كتابا مفتوحا إلى وزير الأشغال العامة يتناول فيه عملية ردم البحر في صور، الذي يتم رغم معارضة المديرية العامة للآثار. بعد ذلك اتصل الوزير بالدكتور كرم أمهله أسبوعا للتراجع عن كتابة و"إلا فلكل حادث حديث" (تفاصيل الخبر كانت نشرته "النهار" سابقا). والنتيجة، : "كتاب تنبيه" موجه من رئاسة الجامعة اللبنانية إلى الدكتور كرم. ويستند الكتاب إلى "مرجع نظام الموظفين" لينبه الدكتور المعني إلى "أنكم كنتم قد وجهتم كتابا مفتوحا إلى السيد وزير الأشغال (...) دون الحصول على إذن خطي من رئيس إدارتكم (...) .

[٦٤] في التقرير الشهير الذي وضع في أميركا عام ١٩٨٣ تحت عنوان "أمة في خطر" والذي تناول الوضع التربوي فيها استنادا إلى مكتسبات الطلاب المعرفية والسلوكية–قيل ما يلي: "لو كانت دولة أجنبية غير صديقة حاولت أن تفرض على أميركا النظام التربوي السيء الموجود اليوم لاعتبرنا ذلك إعلان حرب". أنظر:

National Commission on Excellence in Education: **A Nation at Risk: The Imperative for Educational Reform**, Washington, D.C., U.S. Government Press Office, 1998, 14.

[٦٥] تشير الدراسة إلى أن نسبة المسجلين صوريا ارتفعت في كلية العلوم من ٢٤٪ عام ١٩٧٢ إلى ٤٠٪ عام ١٩٧٩، وأنها أعلى لدى الطلاب الجدد مما لدى الطلاب القدامى، في الفترة نفسها. أنظر: الشاروق، حبيب: "قضايا الجامعة اللبنانية–قراءة في الأرقام"، **أوراق جامعية**، العدد ٥ (١٩٩٣)، ٣٢٢–٣٣٣.

[٦٦] المرجع نفسه، ٣٣٤–٣٣٥.

[٦٧] أنظر حول التدفق الطلابي من السنة الأولى إلى السنوات التالية وحول حجم المتخرجين: الأمين، عدنان وتيريز الهاشم طربيه : "الطلاب والمتخرجون"، في: الأمين،ع. (إشراف): ١٩٩٧، المرجع المذكور، ٥٢٠–٥٢٢ و ٥٣٢.

[٦٨] **الجامعة اللبنانية ١٩٩٣–١٩٩٨**، المرجع المذكور، ١٣٨.

[٦٩] الأمين، عدنان ومحمد فاعور: **الطلاب الجامعيون في لبنان واتجاهاتهم: إرث الانقسامات**، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ١٩٩٨، ٧٩ و ١٧٤.

[٧٠] وضع نظام جديد لإيفاد المتفوقين إلى الخارج (قرار رقم ١٤٠ تاريخ ١٠ أيلول ١٩٩٧).

[٧١] حصل طلاب الجامعة اللبنانية على ٧٥ منحة في مدى خمس سنوات في إطار اتفاقية CIME (الأوبلف)، كما استفاد ٨٩ طالبا من منح فرنسية لدراسة الدكتوراه في إطار "الإشراف المشترك". أنظر: **الجامعة اللبنانية ١٩٩٣-١٩٩٨**، المرجع المذكور، ٥٥ و ٨٠.

[٧٢] الأمين، ع.، وم. فاعور: ١٩٩٨، المرجع المذكور، ١٤٣-١٦٥.

[٧٣] المرجع نفسه، ١٨٤-١٩١.

[٧٤] المعطيات الاحصائية غير المنشورة لكتاب الأمين، ع.، وفاعور، م.: ١٩٩٨، المرجع المذكور.

[٧٥] فقد احتفل طلاب الفرع الثاني (كلية الآداب والعلوم الإنسانية) بعيد رأس السنة وبعيد العشاق، بينما نظم طلاب كلية العلوم الفرع الأول معارض واحتفالات في يوم الشهيد ويوم المقاومة، فيما نظم طلاب الفنون الفرع الأول احتفالات بذكرى كمال جنبلاط (الاشتراكيون) وذكرى ولادة الإمام المهدي (حزب الله وحركة أمل)، وحفلات إفطار في شهر رمضان. وأقام طلاب كلية الحقوق الفرع الثاني سهرة تنكرية بمناسبة عيد البربارة وأخرى بمناسبة عيد العشاق، وقد أحيت الحفلتين فرقة موسيقية من طلاب الكلية. وفي هذا الفرع فريق للكرة الطائرة وآخر لكرة السلة. وقد نظمت في كلية الحقوق الفرع الأول رحلات سياحية إلى فاريا وعيون السيمان، وفي هذه الكلية يمارس الطلاب رياضة كرة القدم في باحة الكلية، وكانوا يمارسون رياضة كرة الطاولة في إحدى القاعات قبل تحويلها إلى صف.

[٧٦] ففي الشهور الستة الأولى من عمله عالج مجلس الجامعة ٨١ نقطة على جدول أعماله، بينها ٤٩ تقع في باب المهام الإجرائية. وهذه الغلبة للشؤون الإجرائية تنجم كما لا يخفى عن الضغط الدائم لإنجاز المعاملات. وقد إتخذ المجلس قرارات في ٤٦ حالة من أصل ٤٩ ورد ٣ معاملات فقط. وبالتالي فقد نزع إلى الموافقة (تغاضيا أو مقايضة). أما في المواضيع التي تقع في باب الأنظمة (١١ حالة) فلم يبت المجلس إلا في ٥ منها، والباقي أجل مرارا. وأما المواضيع التي تقع في باب الأهداف والسياسات فقد بلغ عددها ٢١ إتخذ المجلس قرارات في ٤ حالات منها فقط. أنظر: الأمين،ع.: ١٩٩٦، المرجع المذكور.

[٧٧] أنظر حول تفويته لمهام التخطيط والمحاسبة: "تقرير مقدم من الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية إلى مجلس المندوبين بتاريخ ١٩٩٧/١/١٥"، **أوراق جامعية**، العدد ١٤-١٦ (١٩٩٧-١٩٩٨)، ٥٧٨-٥٧٩.

[٧٨] **الجامعة اللبنانية ١٩٩٣-١٩٩٨**، المرجع المذكور، ٥٦.

[٧٩] المرجع نفسه، ٢٢ و ٢٤.

[٨٠] المرجع نفسه، ٤٠.